

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية

لحافظة المنوفية عن العام المالى ٢٠٠٣

(رئيس قطاع التجارة الداخلية)

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠٠٣/١/١٩ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة في ٢٠٠٣/٣/٥ :

قرار :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية للعام المالى ٢٠٠٣ ، وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٨٨٢٥٢٥ جنيهاً (ثمانمائة واثنان وثمانون ألفاً وخمسة وخمسة وعشرون جنيهاً فقط لا غير) ، وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٦٦٢١٢٧ جنيهاً (ستمائة واثنان وستون ألفاً ومائة وسبعة وعشرون جنيهاً فقط لا غير) بفائض قدره ٢٢٠٣٩٨ جنيهاً (مائتان وعشرون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وتسعون جنيهاً فقط لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٣/٣/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حسني الديب